

جدل في المغرب حول تعديل القانون الانتخابي بسبب إلغاء لائحة الشباب

فيما أكدت مصادر من أحزاب الأغلبية والمعارضة أن لائحة الشباب سيبقى معمولاً بها إلى جانب اللائحة الوطنية للنساء، وسيتم الاتفاق على تغيير صيغتها فقط.

وقال وهي في تصريحات صحافية، إن وزارة الداخلية وافقت على المقترح الذي دافع عنه حزب الأصالة والمعاصرة بخصوص إلغاء لائحة الشباب، وإضافة المقاعد الثلاثين المخصصة لها إلى اللائحة الوطنية للنساء، التي سيخصص لها تسعون مقعداً عوضاً عن ستين حالياً.

ونفت مصادر من الأغلبية البرلمانية لـ"العرب"، أي نية إلغاء لائحة الشباب في الانتخابات التشريعية المقبلة، مشيرة إلى أن الأبناء العامين للأحزاب السياسية لم يتفقوا على هذا الموضوع مع عبد الوافي لفتيت وزير الداخلية.

محمد ماموني العلوي

الرباط - تصاعد الجدل خلال اليومين الماضيين في المغرب حول التعديلات التي تم التوافق بين وزارة الداخلية والأحزاب السياسية لإدخالها على القانون الانتخابي في البلاد.

وأثار الاتفاق على إلغاء لائحة الشباب في انتخابات 2021 التي تضم ثلاثين مقعداً في مجلس النواب (الغرفة الأولى للبرلمان) حفيظة شببيات الأحزاب.

وأجمع الكتاب الوطنيون والعامون للشباب الحزبي ومطلوه على ضرورة الإبقاء على اللائحة الوطنية للشباب، وذلك في مواجهة بعض الأصوات المطالبة بالتراجع عن الجزء المخصص للشباب في الدائرة الوطنية للانتخابات التشريعية المقبلة.

وشددت كل من منظمة الشبيبة الاستقلالية، والشبيبة الاشتراكية، وشبيبة العدالة والتنمية، والفيدرالية الوطنية للشبيبة التجمعية، والشبيبة الاحادية، ومنظمة الشبيبة الحركية ومنظمة الشبيبة الدستورية، على ضرورة اعتماد اللائحة الوطنية المخصصة لفئة الشباب.

وقال الباحث في العلوم السياسية رشيد لزرقي، إنه "وفق نظرية إحصائية، يظهر أن اللائحة الوطنية للشباب لم توفر لنا نخبة قادرة على القيادة بل أفرزت شببيات حزبية بعقلية شيوخ، حيث أنه باعتبار أنهم على إلغاء اللائحة الوطنية فهم يمتثلون مقاومة لإسقاط الامتيازات التي يستفيدون منها".

وأعتبر بلاغ الشبيبات أن "اعتماد اللائحة الوطنية المخصصة لفئة الشباب، كإجراء تشجيعي وتحفيزي، قد تم على أرضية التوافق كإلية للتمييز الإيجابي لتعزيز حضور صوت الشباب وقضاياهم وهومون وتصوراتهم وطموحاتهم للوطن ومستقبله من داخل المؤسسات، على عكس ما ترمي إليه اليوم بعض محاولات التضييق على حضور الشباب في المؤسسات العمومية المنتخبة".

وكان عبد اللطيف وهي الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة، قد أكد موافقة وزارة الداخلية على مقترح إلغاء لائحة الشباب في الانتخابات التشريعية المقبلة،



رشيد لزرقي

اللائحة لم توفر نخبة قادرة على القيادة بل شببيات بعقلية شيوخ

وأضافت أن "التوجه الذي تذهب إليه الأحزاب يصب في إدخال تغييرات شكلية موضوعية على اللائحة دون المساس بوجودها، وذلك للاستجابة لكافة الطروحات والمناقشات حول اللائحة ومدى توافقها مع السلوك الانتخابي والمعايير الديمقراطية".

وهاجم الشباب الحزبي الأصوات المطالبة بحذف اللائحة الوطنية للشباب بمسوغات وصفوها في بيان بـ"التكوصية" ومحاولة "تحريف النقاش" وتشجيت انتباه الرأي العام عن أولوية التداول في السبل الحقيقية لتعزيز ضمانات انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، ويستحضر المدافعون عن إلغاء لائحة الشباب قراراً سابقاً للمجلس الدستوري الذي اعتبر أن اللائحة الوطنية للشباب والنساء هي مجرد تدبير مؤقت لتشجيع فئات معينة على دخول المعترك السياسي البرلماني، وتكفيها من التمرس بالحياة البرلمانية قصد تنمية قدراتها على الإخراج بنجاح في النظام الانتخابي العام.

الإفراج عن مرشح سابق للرئاسة الجزائرية أمر وارد

المغلفة (أبريل 2019)، ورغم نفي الرجل، وحتى زمن الجناح المذكور مدير جهاز الاستخبارات السابق الجنرال محمد مدين (توفيق) للمسألة، إلا أن الثقة التي كان يحملها ومحيطه المكون من عسكريين، أعطى الانطباع حينها بأن غديري، هو مرشح ما يعرف بـ"الدولة العميقة" (جهاز الاستخبارات) المنحل في 2015.

ويبدو أن الإفراج المنتظر عن الرجل، سيكون حلقة من سلسلة التسوية المتوصل إليها في هرم السلطة، فبعد الإفراج عن مدير الاستخبارات السابق، وعودة وزير الدفاع الأسبق الجنرال خالد نزار من منفاه الاختياري بإسبانيا إلى البلاد، وتبرئتهما من تهمة التخطيط والتآمر على قيادة الجيش ومؤسسات الدولة، إلى جانب كل من سعيد بوتفليقة، ولوزية حنون، سببته جملة من الإفراجات في حق سجناء آخرين، على غرار علي غديري، وتفسير وتيرة التطورات في المشهد الجزائري، باتجاه طي صفحة التوازنات التي فرضتها القاعد السابق للجيش الجنرال الراحل أحمد قايد صالح، خلال فترة الفراغ المؤسساتي في البلاد، والتي اتسمت بحملة تغييرات واسعة وعميقة في صفوف المؤسسة خلال العامين الأخيرين، في إطار ما وصف بـ"معرفة تصفية حسابات غير مسبوقه في تاريخ الجيش الجزائري".

غير أن الرحيل المفاجئ لعراق المرحلة المذكورة (قائد صالح)، مكن من عودة الجناح المذكور وإعادة تموقعه في المشهد، بعد الهجوم المضاد الذي شنّه على المسكر الخصم، حيث تمت إقالة وحتى سجن الأزع التي كان يعتمد عليها قائد صالح، على غرار واسيني بوعزة، محمد بوزرقت، عبد القادر لشخم وغيرهم.

صابر بليدي

الجزائر - أفاد مصدر من فريق دفاع المرشح الرئاسي السابق المسجون علي غديري الأحد، أن محكمة الاستئناف بالعاصمة أجلت النظر في القضية، بسبب خطأ في البرمجة، على أن يتم ذلك خلال الأسبوع الجاري، وسط توقعات بالإفراج عنه، في إطار التوازنات الجديدة في هرم السلطة الجزائرية، وعودة التقارب بين أكبر الأجنحة النافذة فيها.

وكان الجنرال المتقاعد غديري، قد قرر الترشح للانتخابات الرئاسية التي كانت مبرمجة في أبريل 2019، رغم صعوبة المنافسة مع مرشح السلطة آنذاك عبدالعزيز بوتفليقة، الذي كان ينوي المرور إلى ولاية رئاسية خامسة، قبل أن يقلب الحراك الشعبي الطاولة على أجندة السلطة، ويتم إلغاء الانتخابات، وتم تحججه بوتفليقة.

وكان القضاء الجزائري قد وجه تهمة التخاطب مع جهات أجنبية وإحباط معنويات الجيش للغديري، الذي أحيل على السجن في 2019، بإيعاز من قيادة السلطة العسكرية الفاعلة آنذاك، قبل أن تقضي المحكمة العليا بقبول النقض المقدم لديها وإسقاط بعض التهم.

وتسود حالة من التفاوض لدى فريق الدفاع بالإفراج عن موكلهم، في ظل ما وصفه المحامي فاروق قسنطيني، بـ"عودة المياه إلى مجاريها بعد قبول المحكمة العليا النقض المقدم لديها وإعادة طرح الملف للنظر فيه، بعد إسقاط بعض التهم".

وظل المرشح الرئاسي السابق يمثل جناحاً عسكرياً تمت زحزحته من طرف كتلة الرئاسة خلال حقبة الرئيس السابق، والمدة التي سبقت الانتخابات الرئاسية

أزمة الخبز في ليبيا تتفاقم وسط مخاوف من انفجار اجتماعي

السراج يحذر من أزمة غذائية قد تنجم عن نفاد مخزون الدقيق



تتضاعف المخاوف في ليبيا من استمرار أزمة الخبز خاصة بعد قرار نقابة الخبازين بإغلاق المخابز، حيث باتت هذه الأزمة تنذر بانفجار اجتماعي، وذلك في وقت حذر فيه رئيس حكومة الوفاق فايز السراج من نفاد مخزون الدقيق ما سيؤدي إلى أزمة غذائية.

الحبيب الأسود

طرابلس - لا تزال أزمة الخبز تراوح مكانها في ليبيا وسط تنامي مخاوف حكومة الوفاق، واجهة الإسلاميين، برئاسة فايز السراج من دخول البلاد في مآهات أزمة غذائية.

وتجلت هذه المخاوف بوضوح في رسالة وجهها السراج الأحد، إلى محافظ مصرف ليبيا المركزي الصديق الكبير، أكد فيها أن "نفاد مخزون الدقيق يعني دخول البلاد في أزمة غذائية، سببها عدم تقدير المركزي للاولويات والحاجات مقابل اعتمادات ضخمة تصرف لسلع غير مهمة".

وخاطب السراج الكبير بالقول "مخزون الدقيق على وشك الانتهاء وإذا لم تمنح اعتمادات للعرض سنتدخل برصيد الدولة لدى المصرف الخارجي حفاظاً على السلم الاجتماعي".

ويرى ناشطون مهليون أن فساد حكومة السراج يقف وراء أزمة الخبز التي باتت تهدد بانفجار اجتماعي في البلد الغني بالنفط، وأن عجزها على مراقبة الأسعار وتغليبها مصالح السماسرة والمحتكرين النافذين، يضعانها أمام تحدٍ كبير، ما يزيد من حالة الإحباط التي تعرفها البلاد.



فايز السراج

البلاد مهددة بأزمة غذائية بسبب عدم تقدير المركزي للحاجيات

أسعار قنطار الدقيق إلى 210 بعد تعديل الصرف، إضافة إلى المواد الداخلة في تصنيع الخبز.

ومن جانبه، قال جهاز الحرس البلدي إنه "بناء على قرار وزارة الاقتصاد بخصوص أسعار رغيف الخبز ووزنه لا تزال الدوريات مستمرة في تطبيق هذا القرار، ونأسف من قرار بعض أصحاب المخابز بخصوص إغلاق مخابزهم والدخول في عصيان مما يترتب عليه ضرر بالمواطن"، مؤكداً غرامة مالية قيمتها 1500 دينار على المخابز التي قامت برفع السعر.

وبين مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام بجهاز الحرس البلدي في طرابلس الرائد يوسف القبوشي، إنه بعد ارتفاع سعر الخبز بالمخابز، عقدت سلسلة من الاجتماعات، وأخرها اجتماع مسؤولي مركز الرقابة على الأغذية وشركة المطاحن والأعلاف والحرس البلدي ونقابة الخبازين، وأنه تم الاتفاق على عودة سعر رغيف الخبز إلى ما كان عليه، وتم الإيعاز من قبل مدير فرع جهاز الحرس البلدي طرابلس على جميع المراكز والوحدات والناطق التابعة للفرع بالتفتيش على جميع المخابز، ومخالفة من يخالف القرار، لافتاً إلى أن الفرق شرعت بالحملة فوراً ومن خلال الجولة تم قفل عدد من المخالفين وعودة سعر الأرغفة بما كانت عليه.

وأوضح نقيب الخبازين سعيد أبوخريص أن المطاحن رفعت أسعار الدقيق لتصل إلى 210 دنانير للقنطار

أزمة غذائية تلوح في الأفق

والعدالة والحفاظ على الفئات الضعيفة بالمجتمع وتمكينهم من مجابهة ارتفاع الأسعار خصوصاً بالسلع الأساسية" مضيفاً أن "الواقع كئسف لنا عدم عدالة ارتفاع أسعارها، لاسيما الزيت وملح الطعام والخميرة".

وقبل ذلك، حذر أبوخريص من أن هناك نقصاً في طحين المخابز وسط مؤشرات على نفاد المخزون الإستراتيجي لدى حكومة الوفاق، وأن ما لدى بعض المخابز يكفي لأيام قليلة ما يقتضي تدخلاً حكومياً.

كما أهاب رئيس الاتحاد الليبي لجمعيات مخابز المستهلك محمود غميص بكافة أجهزة الدولة، التحرك السريع "لأن المواطن والمستهلك لا يتحملان إغلاق المخابز" محملاً إياها مسؤولية رفع سعر الدولار نتيجة الإصلاحات الاقتصادية.

وكانت المطاحن قد رفعت أسعار الدقيق لتصل إلى 210 دنانير للقنطار الواحد، أي ما يعادل 47 دولاراً تقريباً، بعد ما كان يباع بـ155 ديناراً، أي نحو 35 دولاراً للقنطار الواحد، كنتيجة لقرار توحيد سعر الصرف ورفع سعر الدولار مقارنة بالدينار منذ الثالث من يناير من 1.40 المعتد رسمياً من المصرف المركزي إلى 4.46 دينار للدولار الواحد.

وقال مدير إدارة التجارة الداخلية مصطفى قدرة إن وزارة الاقتصاد تسعى لاستيراد حصة من القمح تغطي احتياجات الربع الأول من العام الجاري من الدقيق، لتحقيق الاستقرار في أسعار رغيف الخبز.

وقال قدرة إن "الوزارة تتابع أزمة ارتفاع أسعار الخبز مع نقابة الخبازين ومديري المطاحن، الذين أكدوا امتلاكهم كميات من القمح تكفي حتى وصول الشحنات الجديدة إلى ميناء الخمس خلال هذا الأسبوع"، مؤكداً تأييد ودعم الوزارة لهم للحصول على اعتمادات تمكنهم من إتمام توريداتهم من القمح.

المخاوف من خسارة أموال أسرة بن علي في سويسرا تتعاضم في تونس

ومع تصاعد المخاوف من انتهاء مصادرة هذه الأموال، توجه أصابع الاتهام إلى الطبقة السياسية والرؤساء والحكومات التي تعاقبت على الحكم، خاصة أن أموال بن علي موزعة على العديد من الدول على غرار سويسرا ولبنان.

وقال خيام الشملي، ممثل منظمة "محامون بلا حدود" في تونس، إن "ملف الأموال المنهوبة ملف شائك لأن هناك محركين له، محرك دبلوماسي ومحرك قضائي. مجموع هذه الأموال حسب تقديراتنا يبلغ ما لا يقل عن 9 مليارات دولار وهو مبلغ خيالي حيث يمثل تقريباً ثلثي موازنة تونس العامة".

وأضاف الشملي في تصريح لـ"العرب" أن "في بياننا حملنا مباشرة رئيس الجمهورية المسؤولية لأنه يمثل الدبلوماسية، للأسف في فترة الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي أيضاً لم يتم إيلاء هذا الملف الأهمية التي يستحقها. الخلل عند انتهاء مصادرة هذه الأموال لن تتمكن ليلين بن علي وأقرباء بن علي من تسلمها، لكن نحن ارتبنا دق ناقوس الخطر لأن هناك إجراءات يجب اتباعها".

ملفات هذه الأموال وكل التجاوزات المتعلقة بأموال المجموعة الوطنية، والسبت، جدد سعيد التاكيد على "ضرورة التحرك بأقصى سرعة حتى لا تنقض الأجيال وتضيع معها حقوق الشعب"، وذلك خلال لقاء له مع رئيس الحكومة هشام المشيشي.



مطالبات لسعيد والمشيشي بالتحرك

هذه الأصول الثلاثة، ما يمكن عددا من المقربين من بن علي، على غرار زوجته ليلي الطرابلسي وشقيقها بلحسن الطرابلسي، من استعادة هذه الأموال.

وكان سعيد قد دخل على خط أزمة الأموال المنهوبة العام الماضي عندما استحدثت لجنة توكل إليها مهام متابعة

تونس - تُسابق السلطات التونسية الزمن من أجل استعادة أموال للرئيس الراحل زين العابدين بن علي، وهي جمدة في سويسرا، وسط مخاوف بشأن انتهاء مدة تجميد هذه الأموال.

وأطلقت برن الأحد إشارات إيجابية بشأن هذه الأموال، من خلال إعلانها أن "الغالبية الكبرى من أصول" المقربين من الرئيس بن علي ستبقى مجمدة حتى بعد رفع الحجز الإداري عنها.

وقالت وزارة الخارجية الفيدرالية السويسرية الأحد "هذا يعني أنه في 19 يناير 2021، التجميد الذي يستند إلى المستوى الأول لن يعود قائماً، لكن الغالبية الكبرى من الأصول ستبقى مجمدة في إطار إجراءات التعاون القضائي".

وتواجه الأحزاب اتهامات بتغيب ملف الأموال المنهوبة، بعد أن طغت الصراعات على المشهد الذي بات يتسم بغياب الاستقرار الحكومي وغيره.

وأعاد بيان لاتلاف من منظمات تونسية تُنشر في وقت متأخر من ليل السبت إلى الواجهة قضية هذه الأموال، حيث من المفترض أن تنتهي مدة تجميد